

8-6
أكتوبر
October
2019

أرض الطبيعة

OMAN
LAND OF NATURE



أوراق عمل

مؤتمر شوري الثامن للتدقيق الشرعي

فندق جراند ميلينيوم – مسقط، عُمان

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي



راعيه ذهبي



بنك ظفار
Bank Dhofar



ميسرة
MAISARAH
للخدمات المصرفية الإسلامية
Islamic Banking Services

راعيه بلاتيني

المدينة تكافل
Al Madina Takaful



الراعي الرئيسي

بنك نزوى
Bank Nizwa



بالتعاون مع



International Shari'ah Research
Academy for Islamic Finance
أكاديمية البحوث الشرعية في المالية الإسلامية



هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION
FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

تنظيم



شوري للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي

Shura 8th Sharia Audit Conference

6-8 أكتوبر 2019 - مسقط - عُمان

المحور الأول

واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي



Powering Islamic Financial Markets

راعي ذهبي



بنك ذوفار
Bank Dhofar



ميسرة
MAISARAH
للخدمات المصرفية الإسلامية
Islamic Banking Services

راعي بلاتيني

المدينة تكافل
Al Madina Takaful



الراعي الرئيسي

بنك نزوى
Bank Nizwa



بالتعاون مع



International Shari'ah Research
Academy for Islamic Finance



AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION
FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS



تنظيم



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



البحث الثالث

واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية العمانية

إعداد

الأستاذ / سفيان ميسرة يس

المراجع الشرعي

رئيس إدارة التدقيق والرقابة الشرعية

بنك العز الإسلامي

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي



راعي ذهبي



راعي بلاتيني



الراعي الرئيسي



بالتعاون مع



تنظيم



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

مقدمة:

تهدف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المختلفة إلى تقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتلبية طلب ورغبة المستثمرين والمتعاملين في تلك الاستثمارات والمنتجات والخدمات المصرفية الشرعية المتنوعة، ولتحقيق هذا الغرض يجب أن يُعين كل بنك أو مؤسسة مالية إسلامية هيئة رقابة شرعية مستقلة يتم تعيينها من قبل المساهمين لتفادي أي تضارب للمصالح، وهيئة الرقابة الشرعية لديها مهام عديدة منها أنها تقوم بالمراجعة والموافقة على كل منتجات واستثمارات وخدمات البنك المصرفية المختلفة وكل أنشطته. وعند الموافقة على كل منتج يتم وضع سياسات وطريقة تنفيذ ودليل محدد له من الناحية الشرعية. وللتأكد من التطبيق السليم والصحيح لقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية لا بد من وجود قسم مختص ومستقل داخل الهيكل التنظيمي للبنك يتبع لهيئة الرقابة الشرعية لتحديد مدى التزام البنك بهذه القرارات والفتاوى عن طريق تقديم تقارير تدقيق شرعي دورية عن نشاط البنك لهيئة الرقابة الشرعية. كما هو معلوم أن الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية هيئات تقدم خدمات استشارية فقط وتصدر موافقاتها على المنتجات والخدمات والمستندات والعقود والاتفاقيات ولا تقوم بنفسها بمتابعة تنفيذ تلك المنتجات وعقودها، وتعقد الهيئة اجتماعات دورية في البنك وليست موجودة بصفة دائمة. لذلك نبعت أهمية وجود إدارة التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية في البنك، لتكون عين وممثل الهيئة في البنك.

إذن التدقيق الشرعي هو نشاط مستقل يعمل وفقاً لأسس محددة وموضوعية ومنهج واضح مبني على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية لتقييم أداء المؤسسة من الناحية الشرعية. وبما إن البنوك الإسلامية هي مؤسسات ربحية يهدف المستثمرون فيها إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فإن إدارة التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية تساعد البنك في تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاث مهام أساسية وهي أولاً تقييم وتأكيد التزام البنك في تقديم خدماته ومنتجاته وتمويلاته حسب سياسة ودليل كل منتج موافق عليه من هيئة الرقابة الشرعية وهنا يكون دور إدارة التدقيق الشرعي كإدارة ضبط (Control Function)،

وثانياً تقديم الحلول الشرعية المناسبة التي تتوافق مع متطلبات المتعاملين لكل معاملة - خاصة الشركات منهم - مع توافقتها مع أحكام الشريعة ورأي الهيئة بخصوص كل معاملة، وهنا يكون دور إدارة التدقيق الشرعي دور داعم للبنك (Support Function).

وثالثاً تقديم الاستشارات اليومية لإدارات البنك المختلفة لتفادي تنفيذ المعاملات بطريقة غير شرعية وبالتالي التقليل من حدوث أخطاء تؤدي إلى تجنب الأرباح، وهنا يكون دورها كإدارة ضبط ودعم (Control and Support Function).



التدقيق الشرعي يهدف إلى تحسين وتطوير عمليات البنك وآليات العمل واختصارها وجعلها سهلة التطبيق بطريقة شرعية، وجعلها قابلة للتنفيذ في مدة زمنية قصيرة ترضي المتعاملين على ضوء المنافسة العالية بين البنوك الإسلامية. ويشمل نطاق التدقيق الشرعي كافة المنتجات والمعالجات المحاسبية والعمليات والأنشطة المختلفة في البنك دون استثناء. كما يهدف التدقيق الشرعي من خلال فحص وتحليل الأخطاء الشرعية المتكررة إلى إيجاد الحلول العملية المناسبة والتي من خلالها تقل نسبة حدوث تلك الأخطاء المتكررة. على الرغم من الاستقلالية الكاملة للتدقيق الشرعي داخل الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي إلا أنها إدارة مهمة ومكملة للعمل بشكل يومي وجزء مكمل لا يمكن الاستغناء عنه، ومع توسع أنشطة البنوك الإسلامية وتطورها في العقدين الأخيرين تسعى تلك البنوك في تقويم أنشطتها والتأكد من شرعيتها عبر التدقيق الشرعي الفعال وحماية نفسها وتجنب مخاطر السمعة.

١. التعريف بإدارة التدقيق الشرعي في كل مؤسسة

التدقيق الشرعي هو التدقيق على كافة المعاملات والاستثمارات والخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية بعد التنفيذ؛ للتأكد من مدى التزامها بالضوابط الشرعية المستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأنها نُفذت وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة المالية أو البنك. التدقيق الشرعي يتم بواسطة إدارة مستقلة وبطريقة موضوعية وفق منهج محدد للمساهمة في تطوير البنك الإسلامي وتحقيق أهدافه وهو الالتزام بتنفيذ وتقديم معاملات ومنتجات وخدمات مصرفية شرعية للمتعاملين تدر الأرباح المنشودة للبنك.

التدقيق الشرعي يهدف إلى التحقق من التطبيق الصحيح حسب موافقة هيئة الرقابة الشرعية للمنتجات والعقود المصرفية الإسلامية سواءً من ناحية التسلسل الشرعي للعقود والمستندات لكل منتج، أو من ناحية تنفيذ وتعبئة العقود نفسها حسب موافقة الهيئة عليها. وتتولى إدارة التدقيق الشرعي تصحيح مسار المعاملات لكي تتناسب مع المعايير الشرعية من الناحية التطبيقية.

يساهم التدقيق الشرعي في بعث الثقة والاطمئنان في نفوس مساهمي المؤسسة المالية والمتعاملين والموظفين، حيث إن وجود تدقيق شرعي مستقل وفعال وذو خبرة في المجال يساهم في تصحيح أخطاء معاملات البنك بعد تنفيذها، وتجنب أرباح ما بطل منها.

يعتمد التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية والذي يتم إصداره للمساهمين والمتعاملين إلى حد كبير على النتائج العامة لتقارير التدقيق الشرعي التي تصدر خلال السنة محل التقرير، بالتالي نتائج تقارير التدقيق الشرعي هي انعكاس مدى التزام المؤسسة الإسلامية أو المصرف بقرارات الهيئة الشرعية والمعايير الشرعية السائدة للمنتجات الإسلامية.

إدارة التدقيق والرقابة الشرعية التي تشمل قسم التدقيق الشرعي هي من ضمن أقسام الضبط (Control Function) في أي بنك إسلامي مثل إدارة المخاطر Risk Management وإدارة الالتزام Compliance Department وإدارة التدقيق الداخلي Internal Audit ولا يقل أهمية عنهم ويعمل باستقلالية عنهم، الغرض من وجود القسم تقييم وتأكيد البنك بالتزامه في اتباع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

٢. التعريف بمنجزات إدارة التدقيق الشرعي على مستوى كل مؤسسة

كما ذكرنا أن التدقيق الشرعي يهدف إلى التحقق من التطبيق الصحيح حسب قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية العامة لجميع معاملات وأنشطة البنك، فبالتالي تظهر إنجازات التدقيق الشرعي في كل ما يقدمه البنك من منتجات وخدمات، ومن ثم الأرباح المحققة من كل أنواع التمويل المختلفة والخدمات المصرفية لأنها جزء مكمل لهيكل البنك، وبخصوص المنجزات المباشرة يمكن تلخيصها في الآتي:

١. التزام العاملين بالتنفيذ السليم للمعاملات إلى حد كبير بسبب وجود تدقيق شرعي فعال لاحق للتنفيذ سيكتشف الأخطاء الشرعية في المعاملات المنفذة ووضعها ضمن التقرير الشرعي الدوري ليقوم برفعها إلى هيئة الرقابة الشرعية.

٢. تقليل الأخطاء المرتكبة عند تنفيذ المعاملات من خلال تقديم دورات تدريبية ونشرات دورية بخصوص الأخطاء الشائعة والمتكررة بغرض تفاديها مستقبلاً.

٣. تقليل مخاطر خسارة البنك للأرباح جرّاء تجنيب الأرباح وذلك من خلال التنبيه والتذكير بالأخطاء عالية المخاطر التي غالباً ما تؤدي إلى تجنيب الأرباح.

٤. تقليل مخاطر السمعة وذلك بالتأكد من شرعية المعاملات والخدمات المصرفية وتطبيقها السليم وموافقته لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يجعل المتعاملين مطمئنين لوجود إدارة مستقلة متخصصة تقوم بذلك.

هذا ماتجزه إدارة التدقيق الشرعي بوجه عام، إضافة إلى جميع ما ذكر أعلاه، فقد حقق التدقيق الشرعي في البنك المنجزات الآتية:

١. التدقيق على نسبة ١٠٠٪ من المعاملات المنفذة الخاصة بإدارة الأعمال المصرفية للشركات الكبيرة Large Corporate وكذلك على معاملات إدارة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة SME وجميع إدارات البنك الأخرى باستثناء معاملات الأعمال المصرفية للأفراد حيث أن التدقيق



الشرعي عليها يكون بنسبة ٧٠٪ إلى ٨٠٪. ويعزى السبب في التدقيق على كافة معاملات الشركات إلى التعقيد التي تتسم به تلك المعاملات واحتمالية وجود نسبة عالية من الأخطاء خلال تنفيذها، على العكس من ذلك نجد معاملات الأفراد معاملات نمطية متكررة تقل نسبة الأخطاء فيها. وعلى الرغم من أن إدارة الرقابة الشرعية تقوم بمراجعة كل طلبات التمويل المقدمة من إدارة الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة قبل تقديمها للجنة المختصة في البنك والتي تمنح الموافقة على طلبات التمويل بغرض التأكد من موافقة هيكله وشروط التمويل للأحكام الشرعية إلا أن إدارة التدقيق الشرعي تقوم بفحص كافة المعاملات بعد التنفيذ.

٢. تم تأسيس لجنة في البنك مهمتها تحديد الموظف الذي يرتكب نفس الخطأ لأكثر من مرة والذي يقود إلى تجنيب الأرباح على ضوء تقارير التدقيق الشرعي الدورية وتحديد الجزاء المناسب عليه، وقد حُدِّتْ أليتها بالتفصيل في لائحة خاصة بهذه اللجنة. والهدف من تأسيس اللجنة هو التأكيد على عدم الاستهانة بالأسس الشرعية ودليل كل منتج، ووجوب تنفيذه حسب قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

٣. تنفيذ دورات تدريبية بصورة دورية سواء في مكان العمل أو مركز التدريب التابع للبنك. فإن كان في مكان العمل أي في فروع البنك المختلفة فهو يكون باستعراض تقرير التدقيق الشرعي وشرح الأخطاء والمخالفات المتكررة الواردة فيه والطريقة الصحيحة للتنفيذ لتجنب الوقوع في المخالفة وتوصيات إدارة التدقيق الشرعي وقرار هيئة الرقابة الشرعية بخصوص كل مخالفة. ويكون هذا على جميع المخالفات الواردة في تقرير التدقيق الشرعي. وأما إن كان التدريب في مركز التدريب في مقر البنك أو أي مكان آخر فإنه يكون في التمويل الإسلامي بمواضيعه المختلفة.

٤. تنفيذ تدقيق شرعي غير معلن ومفاجئ على الفروع وتكثيف الزيارات الميدانية للفروع للحد من الأخطاء الشرعية التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ المعاملات.

٥. المتابعة في تصحيح المعاملات التي تتطلب تصحيحاً حسب قرار هيئة الرقابة الشرعية.

٥. بإعداد كتيب ودليل يوضح المخاطر الشرعية وتصنيفها ما بين مخاطر عالية ومخاطر متوسطة ومخاطر قليلة ومتدنية لكل منتج يقدمه البنك. المخاطر العالية تؤدي في الغالب إلى تجنيب الأرباح، والمخاطر المتوسطة ربما تؤدي إلى تجنيب الأرباح أو التصحيح حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لكل مخالفة، أما المخاطر المتدنية فتستوجب التصحيح والتنبيه لتفاديها مستقبلاً. وبعد إعداد الدليل وتعميمه على الموظفين لوحظ تدني نسبة ارتكاب المخالفات أثناء التنفيذ.

٣. التعريف بمنهجية عمل إدارة التدقيق الشرعي والتحديات التي تواجهها

تتشابه منهجية عمل إدارات التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية بصفة عامة، وهناك بعض الاختلافات في آلية وطريقة العمل في بعض البنوك، وفي رأينا آلية عمل التدقيق الشرعي تحتاج إلى تطوير مستمر يقابل تطور البنوك الإسلامية وتوسعها.

ونورد لكم منهجية عمل إدارة التدقيق الشرعي لدينا كالآتي:

- تقوم إدارة التدقيق الشرعي بوضع خطة تدقيق شرعي مفصلة سنوية تشمل التدقيق على كل المنتجات المقدمة وكل مصادر التمويل للبنك وكافة الخدمات المصرفية وكل العقود الموقعة من البنك مع طرف ثالث. ويتم وضع الخطة ضمن إطار زمني محدد لتفادي تأخير صدور التقارير الشرعية الدورية النهائية. يقوم رئيس إدارة التدقيق الشرعي بمناقشة خطة التدقيق مع المراجع الشرعي الداخلي للموافقة عليها وبعد ذلك يتم عرضها على هيئة الرقابة الشرعية للموافقة والاعتماد.
- تقوم الإدارة بحصر جميع المعاملات المنفذة وبدء التدقيق عليها بالنسبة المذكورة آنفاً باستخدام أوراق العمل الخاصة بكل منتج على حدة.
- استخراج المخالفات والأخطاء الشرعية المرتكبة. ويتم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني إلى الفرع أو الإدارة المعنية، وإذا تتطلب الأمر توضيح أكثر يتم عقد اجتماع مع الفرع أو الإدارة المعنية لمناقشة الأخطاء والمخالفات بهدف توضيحها أولاً والاستماع إلى الحثيات والأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الأخطاء.
- بعد تلقي رد مكتوب ورسمي بخصوص تلك الأخطاء والمخالفات من الفرع أو الإدارة المرتكبة للمخالفة يتم إضافة الرد كما هو في التقرير حتى يتسنى للهيئة الشرعية الحكم عليه وإصدار قرار بخصوص المخالفة.
- إعداد تقرير التدقيق الشرعي الأولي وعرضه على المراجع الشرعي الداخلي.
- إعداد التقرير الشرعي النهائي وعرضه على هيئة الرقابة الشرعية. ولقد قمنا بتصميم تقرير تدقيق شرعي شفاف يوضح المخالفة والحكم الشرعي حسب المعايير الشرعية وقرارات الهيئة ورد الجهة التي ارتكبت المخالفة ليتمكن الهيئة من تقديم قرارها بسهولة.
- استعراض ومراجعة هيئة الرقابة الشرعية للتقرير الشرعي وتقديم قراراتها لكل مخالفة.



- تعميم التقرير الشرعي على إدارة البنك، والذي يشتمل على قرارات هيئة الرقابة الشرعية. وتنقسم قرارات الهيئة غالباً إلى قسمين. قسم تطلب الهيئة فيه تجنب أرباح المعاملات ذات المخاطر الشرعية العالية وقسم تطلب الهيئة فيه تصحيح المعاملات التي يمكن تصحيحها أي ذات المخاطر الشرعية المتوسطة والقليلة.
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئة، والتأكد من أن جميع ماطلبت الهيئة قد تم استيفاؤه. وذلك بإعداد تقرير المتابعة الذي يُعرض على المراجع الشرعي.
- متابعة تجنب أرباح المعاملات التي طلبت الهيئة تجنبها مع الإدارة المالية.
- إعداد ملخص سنوي للمخالفات والأخطاء التي قررت الهيئة تجنب أرباحها بجانب التي طلبت تصحيحها والتنبيه عليها. ويساعد الملخص إدارة البنك العليا في تقييم عمل الموظفين في الفروع والإدارات المختلفة أثناء تنفيذهم للمعاملات.

٤. نشأة التدقيق الشرعي ومراحل تطوره في البنوك الإسلامية العمانية.

تعتبر الرقابة والتدقيق الشرعي العمود الفقري لأي بنك إسلامي لذلك نجد نشأة التدقيق الشرعي مرتبطة بنشأة البنوك الإسلامية في سلطنة عمان وتطور إدارات الرقابة والتدقيق الشرعي مرتبط بتطور تلك البنوك. ويتوجب عند تأسيس أي بنك إسلامي وجود رقابة شرعية لمراجعة المنتجات وعقودها ومستنداتها والتأكد من شرعيتها قبل رفعها لهيئة الرقابة الشرعية وأيضاً وجود تدقيق شرعي للتدقيق على المنتجات بعد تنفيذها للتأكد من تنفيذها وتطبيقها حسب قرارات الهيئة.

وحوكمة الشريعة Sharia Governance وفقاً للإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية الصادر من البنك المركزي العماني وضعت أسساً صلبةً ومتمينةً لعمل البنوك الإسلامية من ناحية التأكد من شرعية منتجات وخدمات البنوك الإسلامية. لذلك بدأت البنوك الإسلامية عند تأسيسها بتعيين مراجع شرعي داخلي أو رئيس لإدارة التدقيق والرقابة الشرعية ثم تطورت الإدارات وزاد عدد الموظفين فيها بالتناسب مع نمو حجم البنك. في الوقت الحالي تعتبر إدارات الرقابة والتدقيق الشرعي متوسطة نسبياً من ناحية الحجم مقارنة بالإدارات الشبيهة في بعض البنوك الإسلامية في الدول الأخرى بسبب تأسيسها منذ فترة طويلة.

٥. موقع التدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي وطبيعة العلاقة التي تربطه بهيئة الرقابة الشرعية.

وفقاً للإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر من البنك المركزي العماني، فإنه قد تم وضع هيكل تنظيمي لإدارة التدقيق والرقابة الشرعية يوضح موقعها وطبيعتها العلاقة التي تربطها مع أطراف الحوكمة الشرعية في البنك الإسلامي.

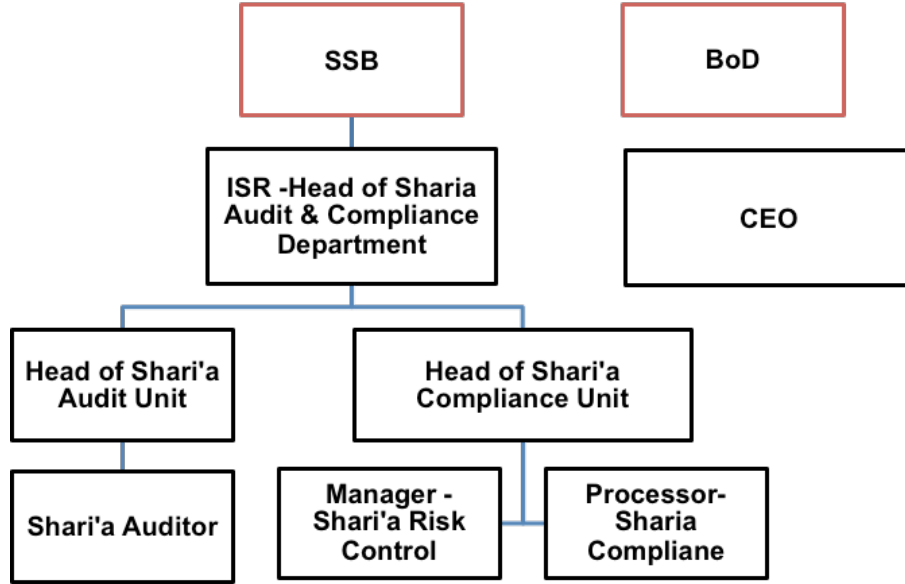
يعتمد هيكل حوكمة الشريعة في الأساس على تعيين هيئة رقابة شرعية مستقلة بواسطة المساهمين ويتم ترشيحها بواسطة مجلس الإدارة وتتم الموافقة على تعيينها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. وترفع الهيئة تقاريرها السنوية إلى المساهمين بخصوص مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أثناء تقديم منتجاته وخدماته للمتعاملين. بالإضافة إلى ذلك تعقد الهيئة اجتماعاً سنوياً مع مجلس الإدارة تقدم فيها ملاحظاتها ورأيها في عمل البنك.

يقوم البنك وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية بتعيين مراجع شرعي داخلي يكون رئيساً لإدارة التدقيق والرقابة الشرعية ويتبع في الإطار التنظيمي مباشرة لهيئة الرقابة الشرعية ويتبع إدارياً فقط للرئيس التنفيذي للبنك لضمان الاستقلالية وعدم تضارب المصالح.

تتكون إدارة التدقيق والرقابة الشرعية من وحدتين هما، وحدة التدقيق الشرعي ووحدة الرقابة الشرعية ويرأسهما المراجع الشرعي، ويتم تعيين رئيسين للوحدتين من ذوي الخبرة في مجاليهما. إضافة إلى وظيفة منصوص عليها في هذا الإطار وهي وظيفة مدير مخاطر عدم الالتزام الشرعي. تقوم وحدة التدقيق الشرعي بمهام التدقيق الشرعي اللاحق للتنفيذ. وترفع جميع تقاريرها إلى هيئة الرقابة الشرعية عبر المراجع الشرعي الداخلي. وبذا يتضح أن التدقيق الشرعي لا تربطه علاقة مباشرة مع هيئة الرقابة الشرعية وإنما علاقته المباشرة الأفقية تكون مع وحدة الرقابة الشرعية وعلاقته الرأسية المباشرة مع المراجع الشرعي الداخلي. بينما يحضر رئيس وحدة التدقيق الشرعي اجتماعات الهيئة التي تتضمن مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية من ضمن جدول أعمالها.

وتتكون وحدة التدقيق الشرعي من عدة مدققين شرعيين يرأسهم رئيس وحدة التدقيق الشرعي.

الهيكل التنظيمي - إدارة التدقيق والرقابة الشرعية:



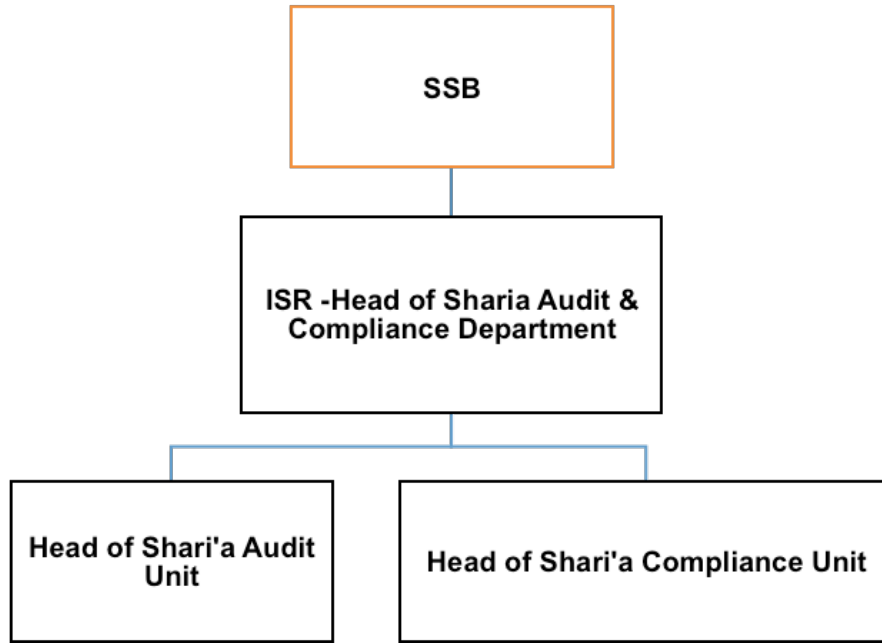
٦. حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها على التدقيق الشرعي في عمان.

كما أسلفنا لم يغفل الإطار التنظيمي والرقابي للبنوك الإسلامية الصادر من البنك المركزي العماني أهمية وضع هيكل وجهاز لحوكمة الشريعة من ضمن الهيكل التنظيمي الخاص بالبنوك الإسلامية، وجهاز حوكمة الشريعة الذي وضعه البنك المركزي يعتبر متميز ويضمن استقلالية عناصر هيكل حوكمة الشريعة، مما ساعد على تأسيس وبناء حوكمة شرعية متينة داخل البنك منذ تأسيسه يضمن استقلالية التدقيق والرقابة الشرعية وعدم وجود تضارب في المصالح. واستقلالية التدقيق الشرعي تساهم في تقديم تدقيق شرعي فعال وقوي يساهم في تحقيق أهداف البنك. وإلزام البنك المركزي للبنوك والنوافذ الإسلامية بتطبيق الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية قد ضمن به تطبيق أعلى درجات الحوكمة الشرعية.

ومما لا شك فيه ليس هناك جدوى من وجود رقابة وتدقيق شرعي غير مستقل ويتبع الهيكل الداخلي للبنك مثل إدارة التدقيق الداخلي مثلاً، حيث يؤدي ذلك إلى عدم الاستقلالية وتضارب المصالح وبالتالي عدم ثقة المتعاملين في ما يقدمه البنك الإسلامي من منتجات وخدمات.

التزام إدارات البنك المختلفة بالرجوع إلى إدارة التدقيق والرقابة الشرعية بصفة عامة وأخذ الرأي واستيفاء الموافقة الشرعية على جميع أنشطة البنك غير النمطية يدل على وجود حوكمة شرعية فعالة تساعد التدقيق الشرعي في أداء مهامه. وحوكمة الشريعة أعطت التدقيق الشرعي استقلالية تامة. فالمدققون الشرعيون يتبعون المراجع الشرعي الداخلي فنياً وإدارياً. وليس لأحد في البنك سلطة عليهم أو تأثيراً على رأيهم واستقلاليتهم.

ولتقوية حوكمة الشريعة أكثر تم وضع آليات وممارسات في البنك هي وجود المراجع الشرعي الداخلي - رئيس إدارة التدقيق والرقابة الشرعية - في عدة لجان مهمة في البنك والتي تصنع سياسات واستراتيجيات وقرارات البنك وهي: لجنة منح التمويل Management Credit Committee (عضولا يحق له التصويت)، لجنة إدارة المخاطر Management Risk Committee، لجنة إدارة البنك Top Management Committee، لجنة المسؤولية المجتمعية Corporate Social Responsibility Committee، لجنة تحفيز/دمج الموظفين Staff Engagement Committee.



أعلاه هيكل الحوكمة الشرعية حسبما ورد في الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر من البنك المركزي العماني

٧. أبرز التحديات التي يواجهها التدقيق الشرعي في سلطنة عمان من النواحي:

المهنية - الشرعية - التنظيمية

التحديات التي يواجهها التدقيق الشرعي مشتركة إلى حد كبير بين البنوك الإسلامية، وبصفة عامة هي نفس التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مختلف الدول. والتحدي الأكبر الذي يواجهه قسم التدقيق والرقابة الشرعية في أي بنك إسلامي هو درجة الوعي والالتزام والعمل بنية خالصة لتنفيذ وتقديم معاملات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لدى الموظفين على كافة المستويات. علماً أن مسؤولية تقديم منتجات وخدمات مصرفية وتمويلات شرعية سليمة تقع على عاتق إدارة البنك والموظفين في المقام الأول ودور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الرئيس هو تقييم مدى التزام البنك في ذلك وتقديم الدعم اللازم والمساعدة في تحقيق ذلك أيضاً.



التحديات المهنية:

إن المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان مازالت حديثة التجربة نسبياً. وبالتالي فإن وجود الكوادر المؤهلة خاصة المحلية في مختلف الإدارات مازالت قليلة العدد وذلك يشمل قسم الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي. وهم على قلتهم كانوا يعملون في البنوك التقليدية لسنين عدداً وبالتالي يجب تقديم التدريب الكافي والملائم لهم بخصوص المصرفية الإسلامية وبالأخص فيما يخص الفرق بين المصرفية الإسلامية والربوية، حيث يأتي الموظف للعمل في بنك إسلامي بعقلية وممارسات بنوك تقليدية لعدة سنين مما يتطلب بعض الوقت والجهد سواء من الموظف نفسه أو إدارة التدريب لتغيير تلك العقلية.

من الناحية العملية وجدنا أن قلة الوعي لدى الجمهور من المتعاملين بخصوص أسس ومبادئ الصيرفة الإسلامية يشكل تحدياً بارزاً أيضاً، فهم أيضاً كانوا يتعاملون مع بنوك تقليدية لفترة طويلة من الزمن وتعودوا على ممارساتها، ومن الضروري أن يشرح الموظفون في خدمة العملاء للمتعاملين تلك الفروقات بين البنوك الإسلامية والربوية باختصار فيما يخص كل عقد يوقع مع المتعامل، فمثلاً عند توقيع عقد إجارة لتمويل منزل يعتقد المتعامل أنه مالك المنزل ويحق له بيعه كما هو سائد عند التمويل من بنك تقليدي.

لذلك نقص خبرة العاملين وقلة وعي المتعاملين من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في سلطنة عمان بصفة عامة والتدقيق الشرعي بصفة خاصة.

التحديات الشرعية:

هناك بعض الاختلافات غير الجوهرية في بعض الأحيان في آليات وطرق تنفيذ المنتجات الشرعية من بنك إسلامي إلى آخر نسبةً لاختلاف آراء الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية المختلفة. وقد يثير هذا بعض التساؤلات أحياناً لدى العاملين والمتعاملين في البنوك الإسلامية لعدم وجود معايير شرعية موحدة لكافة البنوك التي تعمل في نفس الدولة خاصةً. وهناك بعض المنتجات التي توسعت البنوك الإسلامية في تطبيقها مؤخراً مثل إجارة الخدمات والتي لا توجد معايير شرعية واضحة وموحدة بخصوصها.

التحديات التنظيمية:

من الناحية التنظيمية تتعدد التحديات وتختلف من بنك إلى آخر وهي تحديات بالإمكان حلها ومواجهتها داخل البنك، مثال لذلك:

- تواجه إدارة التدقيق الشرعي بعض التأخير في الحصول على ملفات المعاملات المنفذة في الفترة التي تحددها للإدارة المختصة وهذا يؤدي إلى عدم الالتزام بالخطة الموضوعية لذلك وفقاً لخطة التدقيق الشرعية السنوية.



- تأخر صدور تقرير التدقيق الشرعي للربع الأخير إلى السنة المالية التالية بالنسبة للبنوك التي تصدر التقارير الشرعية بصفة ربع سنوية.
- تأخر تصحيح المعاملات التي تطلب هيئة الرقابة الشرعية تصحيحها وبالتالي يهدر جزء كبير من وقت موظفي التدقيق الشرعي في المتابعة، كان الأحرى قضاؤه في تطوير العمل.
- تكرار بعض الأخطاء من قبل بعض الموظفين وهذا يعزى إلى عدم الرجوع إلى الإدارة أثناء تنفيذ المعاملات غير النمطية.

خاتمة

هذا ما تيسر كتابته بحمد الله وتوفيقه حول هذا الموضوع، وكما أسلفت فإن تجربة البنوك الإسلامية ما تزال جديدة نسبياً في عمان وتحتاج لكثير من التطوير، إلا أن الاستفادة من تجارب السابقين خاصة في مجال التدقيق الشرعي، والمشاركة في مثل هذه المؤتمرات تعتبر دافعا مهما لتطوير هذا المجال في قطاع الصيرفة الإسلامية عامة. وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.